



مسايرات

عودة ظهور الحزب الديمقراطي الكردستاني
في غرب إيران بعد غيابه عقدين..
تهديد حقيقي أم مُتخيّل؟

مقدمة

الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران قبل عام ١٩٧٩م

استخدام الأكراد للسلاح في مواجهة إيران

الاشتباكات الأخيرة

الأسباب المحتملة وراء التغير المفاجئ في موقف الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران

هل يمثل الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران تهديداً حقيقياً للنظام الإيراني؟

العلاقة بين عمليات الإعدام التي نُفذت مؤخراً بحق نشطاء أكراد متدينين

والاشتباكات مع الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران

خاتمة



مسارات

رقم الإيداع بمكتبة الملك فهد الوطنية:

١٤٣٧/٢٨٦٧

ردمء: ٦٩٦٤-١٦٥٨

تغطّي هذه الدراسة مسألة نزوع الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني مؤخراً إلى حمل السلاح في محافظتي كردستان وأذربيجان الإيرانيّتين، وهو ما أجبر إيران على مواجهة التحديات الداخلية المشروعة التي أثارها الأكراد الإيرانيون. ويتقّصّى هذا العدد أيضاً تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران قبل عام ١٩٧٩م، وكيف عمل على ديمومة الحركة المناهضة للنظام من خلال دعمه أنشطة الحزب الديمقراطي الكردستاني المسلحة، التي واجهها الحرس الثوري الإيراني بالقمع. كما توضّح الدراسة ردود فعل الحرس الثوري الإيراني الساحقة بحقّ الشعب الكردي، والتهديد الذي يمثّله لنظام الحكم.



مقدمة

عندما قام مصطفى هجري الأمين العام للحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران (Hezbî Dêmkiratî Kurdistanî Êran / Partî Dêmkiratî Kurdistanî Êran) بدعوة الشباب الأكراد الإيرانيين للانضمام إلى حزبه في مارس ٢٠١٦م، فسر المحللون والنشطاء الأكراد رسالته بأنها محاولة للعودة مرة أخرى إلى استخدام السلاح ضد إيران، لكن بعض المتابعين بدوا أقل اقتناعاً بهذه الفكرة. ومع توجّه الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران إلى حمل السلاح مؤخراً في وجه القوات الحكومية في الأقاليم الخاصة بكلّ من: أكراد إيران، وإيرانيي أذربيجان، زاد ذلك من حدة التوتر والتصعيد، ولم يؤدّ إلى نتائج ملموسة. فما الأسباب الرئيسة وراء هذه الاضطرابات، ومدى تأثيرها في إيران والحرس الثوري والدول المجاورة لإيران، وكذلك في الأكراد الإيرانيين؟ وهل يمكن توقّع مزيد من الصراعات؟ وهل يمكن ل طهران تحقيق تسوية مؤقتة مع أحد أكثر الأقليات خطراً لديها؟ وما الذي قد يتعيّن على إيران فعله لمواجهة التحديات الداخلية المشروعة التي يثيرها الأكراد الإيرانيون؟

الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران قبل عام ١٩٧٩م

وسريعاً ما تمكّن الجيش الإيراني من إخضاع إقليم إيران الأذربيجانية أولاً ثم توجه إلى الجمهورية الكردية الوليدة في مهاباد، وبذلك أنهى طموح الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران في إقامة دولة مستقلة أو على الأقل الانضمام إلى نظام فيدرالي.

وبقدر ما نتج من سقوط جمهورية مهاباد من كثير من الصدمات العسكرية فقد أدى ذلك إلى القبض على العديد من قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران وإعدامهم، وكان على رأسهم قاضي محمد زعيم الحزب ورئيس الجمهورية الناشئة.

وفي ظل وجود بعض كوادر الحزب تعاون عدد قليل منهم مع حزب (توده)، كما شهد الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران فترة انتعاش قصيرة أثناء فترة تقلد محمد مُصدق منصب رئاسة الوزراء التي انتهت بغتة عندما استعاد الشاه محمد رضا بهلوي سيطرته الكاملة على إيران عام ١٩٥٣^(١)، وعلى مدار خمس

يعد الحزب الديمقراطي الكردستاني أحد الأحزاب السياسية الكردية التسعة التي تعمل بإيران، ويشترك الثمانية الآخرون في هدف تعزيز الحقوق القومية للأكراد في ظل نظام فيدرالي يضم الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران، وحزب الكومله، وحزب عمال الكومله، وحزب الحياة الحرة بكردستان، ومنظمة النضال الكردستاني الإيراني، وهيئة خبات الثورية، وحزب الحرية الكردستاني، وحزب الاستقلال الكردستاني.

تم تأسيس هذا الحزب بواسطة قاضي محمد في مدينة مهاباد في ١٥ أغسطس ١٩٤٥م، وفي ٢٢ يناير عام ١٩٤٦م أعلن قاضي محمد قيام جمهورية كردية مستقلة، وأعلن نفسه رئيساً لها، كانت هذه الجمهورية مدعومة من الاتحاد السوفييتي، لكنها تداعت أمام الجيش الإمبراطوري الإيراني بعد انسحاب السوفييت من الأراضي الإيرانية المحتلة في ديسمبر عام ١٩٤٦م،

من دعم للخميني وأنصاره، لكن هذه الفكرة لم تلق قبولاً لدى الخميني، حيث كان يرى الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران وغيره من الكيانات ذات النوايا المماثلة ليست إلا عناصر انتهازية تنكر في ظلّ مساعيها لإنشاء دولة فيدرالية بإيران المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه الجمهورية الإسلامية الإيرانية وهو (ولاية الفقيه). ونظراً لما شهده الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران من تهميش من الخميني ورجاله، فقد سار على حُطى الجماعات الأخرى المنبوذة وشرع -على الرغم من إمكانياته المحدودة- في إطلاق المقاومة المسلحة ضد الجمهورية الوليدة، وترتب على ذلك قتل عدد كبير من أعضاء الحزب في المعارك، كما سقط عدد آخر في براثن الخميني، ونُفي وهرب آخرون خارج البلاد، الأمر الذي أدى فعلياً إلى القضاء على الحزب، ومن ثم مارس الحزب الديمقراطي الكردستاني أنشطته بالمنفى، حيث ظل أنصار الحزب المناضلون متشبثين بأمل الحصول على الحقوق القومية للأكراد في ظل دولة إيرانية ديمقراطية فيدرالية علمانية.

وفي الثالث عشر من يوليو عام ١٩٨٩م تم اغتيال قاسملو بالعاصمة النمساوية فيينا أثناء مشاركته في المفاوضات مع ممثلي الحكومة الإيرانية، تولى قيادة الحزب بعد ذلك صادق شرف كندي، نائب قاسملو، لكنه اغتيل هو الآخر في برلين عام ١٩٩٢م، الأمر الذي خلق أزمة دبلوماسية بين ألمانيا وإيران، قامت ألمانيا على إثرها بعقد محاكمة عُرفت باسم (محاكمة مايكونوس) (مايكونوس - Mykonos هو اسم المطعم الذي اغتيل فيه صادق كندي)، وخلال المحاكمة وجهت ألمانيا اتهامات لعدد من المسؤولين الإيرانيين من ضمنهم: المرشد الأعلى علي خامنئي، والرئيس الإيراني آنذاك علي أكبر رافسنجاني، ورئيس وزارة الاستخبارات والأمن الوطني علي فلاحيان. بعد صادق كندي تولى عبد الله حسن زادة قيادة الحزب، ثم تلاه مصطفى هجري بعد الانتخابات البرلمانية التي أُجريت مؤخراً في ٢٠١٢م.

سنوات ومع قيام عدة أحزاب كردية بتعزيز انتشارها في الدوائر الانتخابية المختلفة خطط الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران للتوحد مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في إقليم كردستان العراقي، لكن تدخل البوليس السري للشاه وجهاز المخابرات والأمن القومي (سافاك)، واختراقه الجماعة الكردية، أدى إلى نجاحه في حلها من الداخل، كما بذل الشاه مجهودات مكثفة لتقويض شتى العلاقات السياسية القائمة آنذاك التي أحدثت حراكاً بين الأحزاب الإيرانية، فقد قامت طهران من خلال خطة توسعية في تقديم مساعدتها للحزب الديمقراطي الكردستاني بالعراق في صراعه المفترض ضد الحكومة الإدارية والتي عُرف عنها مساندتها للحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران، ويعني ذلك أن طهران، وكذلك بغداد -ولكن بدرجة أقل- كانتا تتلاعبان بكلا الحزبين لخدمة مصالحهما الإقليمية بغض النظر عن أية مصالح كردية التي يجدر التنويه مرة أخرى بأنها تهدف إلى الحفاظ على ثقافة الأمة وخصوصيتها.

وفي ضوء هذه الظروف، قام الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران بإعادة هيكلة المناصب القيادية داخله تم من خلالها تهميش عبد الله إسحاق (المعروف أيضاً باسم أحمد توفيق) زعيم الحزب الموالي للحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي، وتم إدخال أعضاء جُدد ذوي نزعات قومية وشيوعية، وتشكيل لجنة ثورية لاستكمال الكفاح ضد نظام الشاه، كما تم أيضاً تعيين زعيم جديد وهو د. عبد الرحمن قاسملو، الذي دعا إلى عدة إصلاحات أدت تدريجياً إلى تحالف الحزب الديمقراطي الكردستاني مع الشيعة والجماعات المناهضة للشاه في صراعها مع النظام الذي انتهى بالثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م.

كان قاسملو (أمين عام الحزب في الفترة ما بين عامي ١٩٧٣م و١٩٨٩م) مؤمناً بإمكانية التفاوض مع نظام الجمهورية الوليد استناداً لما قدمه الحزب فيما سبق



بعد فترة وجيزة من قيادة هجري للحزب ظهرت حالة من الاستياء بين أعضاء الحزب الذين تعود أصولهم إلى مدينة مهاباد والمناصرين لرضا مهاباديان الكاتب والناشط بمجال حقوق الأطفال، حيث كانوا يرون أن زعيم الحزب يجب أن ترجع أصوله إلى مدينة مهاباد، وهو ما لم يكن متحققاً في مصطفى هجري.

في عام ١٩٩٨م انفضت جماعة مهاباد عن الحزب وأسست حزب كردستان الديمقراطي (Partî Dêmkirati Kurdistan/Hezbî Dêmkirati Kurdistan)، وتحت قيادة خالد عزيزي، أحد أبناء مهاباد، ظل حزب كردستان الديمقراطي محايداً، فيما سعى القادة الأكراد مراراً وتكراراً إلى توحيد الحزبين، ولكن باءت محاولاتهم حتى الآن بالفشل، وبحلول عام ٢٠١٦م كان لكلا الحزبين مقرات ببلدة (كويه) الواقعة بإقليم الحكم الذاتي بكردستان بالعراق، ويدعي كل منهما أنه يسير على خطى قادته السابقين، وبدأ كل منهما حملات دعائية كُبرى على القنوات الفضائية على الرغم من أن كليهما عانى مؤخراً من ضوايق مالية.

جاءت أكثر الأحداث المعروفة التي حملت فيها الأحزاب الكردية السلاح ضد نظام الملالي بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م بفترة وجيزة، فبعد صعود آية الله روح الله الخميني إلى السلطة، وهيمنة الفصائل التابعة له على العناصر اليسارية والإقليمية التي حاربت ضد الشاه إبان الثورة الإيرانية، تم إقصاء الأحزاب الكردية والجماعات العرقية، وكذلك العديد من الأحزاب اليسارية من الجمهورية الوليدة في الوقت الذي كان من المفترض فيه أن يتم دعوة جميع أفراد المجتمع للانضمام وإعادة بناء إيران، وسريعاً ما اصطبغت المشاركة في تشكيل النظام الجديد بإيحاءات طائفية وعرقية، وذلك على الرغم من انضمام أفراد من خلفيات ثقافية واجتماعية عدة مع الآخرين في حربهم ضد الشاه. في السنوات التالية لثورة ١٩٧٩م شنت الأحزاب الكردية هجمات مسلحة متقطعة ضد النظام، لكن دون نتائج حاسمة نظراً لتأثيرها

استخدام الأكراد للسلاح في مواجهة إيران

المحدود مع اعتمادها على ميزانية ضئيلة، فكانت مصدر تهديد لا يُذكر لحكم الملالي.

وفي أعقاب حرب إيران مع العراق وحتى عام ٢٠٠٣م نزعت الأحزاب الكردية (وهي تحديداً: حزب كومه، وحزب كردستان الشيوعي، والحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، وحزب كردستان الديمقراطي) سلاحها، فيما حمل حزب الحياة الحرة الكردستاني والمؤسس حديثاً آنذاك (في عام ٢٠٠٣م) السلاح في مواجهة القوات الحكومية، واقتصرت ردود أفعال الأحزاب الكردية الأخرى على إدانة تصرفات حزب الحياة الحرة الكردستاني أو التزام الصمت.

ومؤخراً قام الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران بإعادة تشغيل ما يُعرف بالـ (XebatiChekdari)؛ أي الجناح المسلح للحزب، وادعى أن أتباعه لم يدخلوا سوى الأقاليم الكردية بإيران، وأنهم لم يستخدموا السلاح إلا في حالة الدفاع عن النفس ضد هجمات

جاءت أكثر الأحداث المعروفة التي حملت فيها الأحزاب الكردية السلاح ضد نظام الملالي بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م بفترة وجيزة، فبعد صعود آية الله روح الله الخميني إلى السلطة، وهيمنة الفصائل التابعة له على العناصر اليسارية والإقليمية التي حاربت ضد الشاه إبان الثورة الإيرانية، تم إقصاء الأحزاب الكردية والجماعات العرقية، وكذلك العديد من الأحزاب اليسارية من الجمهورية الوليدة في الوقت الذي كان من المفترض فيه أن يتم دعوة جميع أفراد المجتمع للانضمام وإعادة بناء إيران، وسريعاً ما اصطبغت المشاركة في تشكيل النظام الجديد بإيحاءات طائفية وعرقية، وذلك على الرغم من انضمام أفراد من خلفيات ثقافية واجتماعية عدة مع الآخرين في حربهم ضد الشاه. في السنوات التالية لثورة ١٩٧٩م شنت الأحزاب الكردية هجمات مسلحة متقطعة ضد النظام، لكن دون نتائج حاسمة نظراً لتأثيرها

الحرس الثوري الإيراني على المواقع الكردية. ومن الجدير بالذكر هنا أن المواجهات المسلحة التي حدثت في يونيو ٢٠١٦م بمهاباد كانت بين الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران والحرس الثوري الإيراني، أي أن حزب كردستان الديمقراطي لم يكن طرفاً فيها^(٢).

الحرس الثوري الإيراني على المواقع الكردية. ومن الجدير بالذكر هنا أن المواجهات المسلحة التي حدثت في يونيو ٢٠١٦م بمهاباد كانت بين الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران والحرس الثوري الإيراني، أي أن حزب كردستان الديمقراطي لم يكن طرفاً فيها^(٢).

الاشتباكات الأخيرة

ونذكر هنا موجزاً عن تلك الأحداث التي بدأت في ١٥ و١٦ يونيو ٢٠١٦م بمدينة شاهين دج بمقاطعة أذربيجان الغربية في إيران، وما تلاها من اشتباكات في مدن سرواوا، ومهاباد، ومريوان في إقليم كردستان الإيراني، ففي ٢٨ يونيو ٢٠١٦م، أقرت قوات الحرس الثوري أنها قتلت ١١ متمرداً من الأكراد بمنطقة سرواوا في أعقاب تعرضها لهجوم من قبل عناصر من البشمركة (وهي مجموعة من الكتائب الكردية تُعرف بمن يواجهون الموت)، واعترف محمد حسين رجبى أحد قادة الحرس الثوري أن ثلاثة من رجاله قد لقوا حتفهم أيضاً في هذه الاشتباكات.

ومن جانبه قال الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران إن العديد من مقاتليه وما يزيد على عشرين فرداً من الحرس الثوري لقوا مصرعهم متهماً القوات الإيرانية بقصف القرى الواقعة على الحدود أثناء عطلة نهاية الأسبوع التي بدأت بشكل هادئ وانتهت بفوضى عارمة.

لقد جاءت الاشتباكات الأخيرة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران، والقوات الحكومية في أعقاب إعلان لمصطفى هجري، الأمين العام للحزب الذي حث فيه الشباب الأكراد على الانضمام للحزب والمشاركة في صراع التحرير بالمنطقة، وقد فسّر ذلك التصريح الذي أدلى به هجري بمناسبة بداية العام الفارسي الجديد (عيد النيروز) على أنه دعوة لتجديد الكفاح المسلح ضد النظام الإيراني.

وبناءً على نبرة هذا الخطاب اندلعت الاشتباكات بين مقاتلي الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران والحرس الثوري في أواخر يونيو عام ٢٠١٦م، حيث ادعى كل طرف أن أنه ألحق خسائر فادحة بالطرف الآخر، ونظراً لسيطرتهما المحكمة على المصادر الإعلامية بإيران، لم يُحدد العدد الفعلي للضحايا من الطرفين، حيث قام كل منهما بالتعتيم على ما لديه من معلومات، وذلك على ما يبدو للحد من ردود أفعال الجمهور تجاه الأعداد الكبيرة للضحايا والمصابين.



الأسباب المحتملة وراء التغير المفاجئ في موقف الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران

فلا يوافق على آراء عزيزي، حيث يرى أن هذه الاشتباكات ما هي إلا إعلان عن حقبة جديدة، حيث إنه لم يكن في تاريخ إيران ما يُعرف بالإستراتيجية الكردية المسلحة، وأن هذه الخطوة أوضحت تبني مبادرة جديدة تهدف في المقام الأول إلى حماية المصالح الكردية والترويج لها. وعلى الرغم من رفض الحكومة الإقليمية لكردستان العراقية أي محاولات للتدخل في الشؤون الداخلية في إيران عن طريق مساعدة الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران، يرى بعض المحللين أن الحزب الديمقراطي الكردستاني بالعراق بقيادة مسعود بارزاني يستخدم الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران كأداة للتفاوض والضغط على النظام الإيراني في ظل ظروف معينة، وهذا الأمر يعزز من موقف الحزب، على سبيل المثال، في مواجهة الاتحاد الوطني الكردستاني تحت قيادة جلال طالباني، وعلى ما يبدو فإن هذا الإدراك قد تبلور في أعقاب إعلان الأكراد الحكم الذاتي في العراق، وردود الأفعال المتباينة تجاه الأبناء غير المؤكدة حول سعي جماعة بارزاني للتوحد مرة ثانية مع الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال طالباني وكذلك حركة غوران، وكانت نية طهران معاقبة بارزاني على تطلعاته هي السبب وراء إثارة تلك التنبؤات، على الرغم من وجود أدلة مادية تؤكد الخطط الإيرانية المزعومة.

ووفقاً لهذا الوضع فإن التفسير المنطقي الذي يلوح في الأفق يشير إلى أن مصالح الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران تكمن في تأسيس تحالف مع العراق، ومع الدول المجاورة في الشرق الأوسط، وكذلك المجتمع الدولي. وبالفعل أعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران على تويتر في يوليو ٢٠١٦م أنه يجري لقاءات مع ممثلي اتحاد المجتمع الكردستاني، وهي منظمة شاملة

اختلفت الآراء حول الأسباب الرئيسية وراء التغير المفاجئ في سياسات الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران، وتبنيه أساليب جديدة أكثر عدائية تجاه السلطات الإيرانية، وظهر العديد من الآراء في الشهور الأخيرة لتفسير هذا التحول.

يرى بعض المراقبين أن الدول المجاورة لإيران، وكذلك القوى العظمى وراء تجدد أنشطة الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران، حيث يؤكد الناشط السياسي الكردي الإيراني هادي عزيزي أن الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران كان منشغلاً بدفاعه المشروع عن النفس ضد النظام الإيراني، لافتاً إلى أن الأكراد الإيرانيين قادرين على حماية أنفسهم ولديهم القدرة الكاملة لذلك، ولا يؤمن عزيزي بوجود عناصر خارجية مُعرضة على تلك الهجمات مؤكداً أنه لا القوات الكردية ولا النظام الإيراني يتمتعان بدعم حاسم من المجتمع الدولي، ويرى عزيزي أيضاً أن الصدمات في إيران لن تؤثر في الحكومة الكردستانية بالعراق، موضحاً أن الحكومة الكردستانية الإقليمية بالعراق أقامت علاقات متينة إلى حد ما مع القوى العالمية، مثل الولايات المتحدة وروسيا وبعض الدول الأوروبية، لكن ذلك لا يعني بالضرورة إعطاء الأكراد صلاحية مُطلقة للاستمرار في هجماتهم، وأياً كان الدعم الذي استطاع الأكراد الحصول عليه فهو مرتبط بصراعهم ضد تنظيم داعش في العراق وسوريا الذي حاول مقاتلوه شن هجمات في إقليم كردستان العراقي، فكلما وقع اشتباك قُدمت واشنطن وحلفاؤها مساعدة عسكرية، ولكنها في المقابل لم تتخذ أي إجراء استثنائي عندما قامت داعش بتهديد الموصل واحتلتها في ١٠ يونيو ٢٠١٤م. أما المحلل السياسي صادق حسن سكر المقيم بأربيل،

له أن يعرف على الفور كل أنشطة الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران، خاصةً تلك التي تشمل كفاً مُسلحاً ضد النظام، لم يكن مستبعداً أن يكون الحرس الثوري الإيراني هو من خطط ونفذ الهجمات الأخيرة، ويقول المسؤولون الأكراد: إن هجمات يوليو ٢٠١٦م كانت جزءاً من خطة وضعها جواسيس الحرس الثوري لإضعاف وتقويض الإقليم الكردستاني بإيران، لخدمة المصالح السياسية والاقتصادية للنظام.

أسسها حزب العمال الكردستاني لجمع أولئك المهتمين بتطبيق أفكار زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان الخاصة بتأسيس (كونفدرالية ديمقراطية)، وكان الهدف وراء هذا الاجتماع هو دعم وتعزيز التعاون بين الأكراد، ذلك الهدف الذي طالما كان منشوداً بغض النظر عن الانتماءات السياسية. ونظراً لأن النظام الإيراني قد أحدث اختراقات بين عناصر الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران بشكل تام تُتيح

تأثير الاشتباكات الأخيرة في الأكراد بإيران

عدة: فبينما كان بعضهم يؤيد العنف، كان البعض الآخر يدينه، وفضل طرف ثالث البقاء على الحياد. وكمثال على ذلك كتب هيمان سه يدي المحلل السياسي والعضو السابق بالحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران ما يلي: «رغم ما لدي من انتقادات حقيقية للحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران، لكنني أؤيد ما يقوم به ضد الحكومة، فمنذ ما يقرب من ٢٠ عاماً والحزب يلتزم الصمت تماماً ومع ذلك لم تتحسن أوضاع الأكراد». ومن جانبه يرى كارمان متين الأستاذ المساعد والمحاضر في مجال العلاقات الدولية بجامعة إيسيكس، أن الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران ليس مضطراً بعد الآن لأن يضحى بمصالح الأكراد الإيرانيين لضمان أمن وسلامة الحكومة الإقليمية الكردستانية بالعراق كأمر جدير بالاهتمام، وفي واقع الأمر فإن حتى قيادة الحزب ترى أنه حان الوقت لأن يصبح الحزب أكثر نشاطاً داخل كردستان الإيرانية، وأكد متين على ضرورة أن نلاحظ أن الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران لا يدعي بأنه بدأ جولة جديدة من النزاع المسلح، لكنه أكد أنه يتصرف من منطلق الدفاع عن النفس، ومن ثم فإن الوجود العسكري للجماعات المسلحة داخل الأراضي الإيرانية يزيد من

عندما تم إعلان وقف إطلاق النار في ٢٠٠٣م لاقى هذا القرار دعماً كبيراً من الأكراد الإيرانيين، فقد سئموا على ما يبدو حالة الحرب ناشدين الراحة والسلام، ولكن بعد بضع سنوات توصل الكثيرون إلى أن النظام في طهران لم يفسل في تحقيق السلام فحسب، وإنما زاد من بؤسهم بإضافته العديد من المشكلات الجديدة مثل انتشار التفرة العنصرية، والأزمات الاقتصادية، وتفشي البطالة، وعاد الكثيرون إلى الاعتقاد السابق بعدم قدرة حكومة الملاي على الإصلاح، فعندما تتجاهل الأغلبية الحقوق الدينية والعرقية للأقليات وتقوم بقمعها، سيلجأ الناس للعنف. ونتيجة لذلك فإن القليلين فقط هم من رأوا أن تأسيس حزب الحياة الحرة الكردستاني عام ٢٠٠٣م وما تلاه من أنشطة عسكرية يعد انحرافاً، بل إن عدداً أقل قد شعر بالدهشة عندما استطاع الحزب جذب قدر لا بأس به من الأتباع، وبما أن حزب الحياة الحرة الكردستاني هو الحزب الوحيد المشارك في العنف المضاد للدولة فقد أصبح محل إعجاب لدى الشباب الكردي الساخط. ومن الأمور المثيرة للاهتمام تباين آراء الأكراد الإيرانيين حول الاشتباكات الأخيرة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران والحرس الثوري على مستويات



الحزب الجديدة يحفزها بشكل رئيسي التنافس بينه وبين جماعات مثل حزب الحياة الحرة، مضيفاً أن حزب الحياة الحرة سعى أيضاً بدوره لتنشيط قاعدته وجذب الانتباه الدولي له ولقضيته بعد تصاعد معركته مع إيران، وقد حدثت اشتباكات في السنوات الأخيرة بين حزب الحياة الحرة والقوات الإيرانية في عدة أحداث حيث حاول الحزب إرساء وجوده، وإثبات أنه الجهة الوحيدة التي هي على استعداد لتحدي القوى العسكرية.

ويرغب الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران حالياً في استعادة موقعه الرائد، وتصدره المشهد بكردستان الإيرانية، لكن على الرغم من تلك الأهداف، فإن الانشقاقات التي جرت بين صفوفه مؤخراً، بالإضافة إلى التنافس القوي داخل صفوف الحزب يجعل قدرة الحزب على استعادة قوته السابقة أمراً غير محسوم.

وبالمثل فإن بعض النشطاء الأكراد ممن يدينون بالولاء للجمهورية الإسلامية الإيرانية مثل إحسان هوشماند يعارضون هذه الاشتباكات ومثيلاتها مع السلطات، حيث يرون أن العنف يسبب زعزعة الاستقرار والأمان في كردستان، وأن الحكومة المركزية في طهران ستمنع وجود أي استثمارات في المنطقة إن اشتدت النزاعات المسلحة بها.

احتمالية قيام القوات الإيرانية بالهجوم، الأمر الذي لن يكون مفاجئاً على الإطلاق.

أما سامان رسول بور الصحفي المقيم باستوكهولم، فأصرّ على أن قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران تبدو أنها تؤمن بأن المواجهة مع القوات الإيرانية سوف تُكسب الجماعة دعماً جديداً بين صفوف الأكراد الإيرانيين الذين يبلغ عددهم حوالي ١٢ مليون كردي والذين طالما اشتكوا من العنصرية والقمع والتهميش السياسي.

ويستطرد رسول بور قائلاً بأن قادة الحزب يعتقدون أيضاً أن الأنشطة المسلحة التي يعتبرونها وسيلة دفاع عن النفس ضد القوات الإيرانية هي في الواقع علامة على الجراك داخل الحزب، ذلك الجراك الذي يمكن تقوية قاعدته وتطويرها، ويضيف رسول أن الصراع المسلح كان بالنسبة للحزب دليلاً على الحيوية والتجدد وشهادة على قدرة الأحزاب على تحدي المؤسسة الإيرانية، الأمر الذي أتاح له تأكيد وجوده داخل دولة الملاي.

ولا يزال البعض يرى أن أنشطة الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران الأخيرة قد مثلت محاولة للتنافس مع تأثير حزب الحياة الحرة خاصةً بين الشباب، حيث يقول الباحث والمحلل الكردي ماماند روجا، إن تحركات

تأثير الاشتباكات الأخيرة في الحرس الثوري

الثوري بأن قواته تراقب بدقة جميع التحركات على الحدود، ولن تسمح لأي معارضة مسلحة أن تززع أمن الشعب وسلامه، كما حذر محمد باكيور -قائد القوات البرية بالحرس الثوري- مؤخراً أيضاً من أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ستشن غاراتها على مواقع الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران في كردستان العراقية نوعاً من

إذا كانت التحذيرات والتصريحات القاسية لبعض قادة الحرس الثوري تشير إلى التصورات الكامنة عن الأكراد، فإن الاشتباكات الأخيرة كان لها تأثير ملحوظ في الحكومة الإيرانية وقواتها الأمنية؛ فقد أصدر قادة الحرس الثوري عدة بيانات تحذيرية تقول بأنهم يحاربون إرهابيين لهم صلات بـ(الجماعات المضادة للثورة)، وحذر الحرس

المحطات التليفزيونية التابعة للحكومة الإيرانية، وجه الأمين العام لمجمع تشخيص مصلحة النظام بإيران، محسن رازي تحذيرات شديدة اللهجة للحكومة الإقليمية الكردستانية بالعراق بشأن اشتباكات الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران. وقد قام بعض المسؤولين في الحكومة الإقليمية الكردستانية بالعراق بما في ذلك ناظم دباق ممثل الحكومة لدى إيران، بالرد على تهديدات قادة الحرس الثوري ولكن جاءت ردودهم غامضة وبها شيء من الخنوع، ومنذ إعلان الحرس الثوري تهديداته، لم تشهد أنشطة الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران أي تزايد ملحوظ.

الانتقام أو إجراءً وقائياً، وأضاف أنه بما أن الحزب موجود في شمال العراق، فإنه إن لم يلتزم بعدم التورط في أعمال ضد الأمن فإنه سيتم استهداف مقراته حتى عبر الحدود الدولية.

أما حسين سلامي، نائب قائد الحرس الثوري، فقد أقسم في خطبة صلاة الجمعة بجامعة طهران بأنه سيسحق المتمردين الأكراد على جانبي الحدود، كما وجه التحذيرات للمسؤولين بإقليم كردستان بالعراق بأن يبقوا على التزاماتهم، مؤكداً أن إيران ستسحق أي تهديد بغض النظر عن الاعتبارات الجغرافية. وفي حوار أجري مؤخراً على القناة الأولى، إحدى

هل يمثل الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران تهديداً حقيقياً للنظام الإيراني؟

ويقول متين أيضاً إن العنف في كردستان الإيرانية لا يزال مستمراً، وإن طهران تتصرف وفقاً لما هددت به بمهاجمة مقرات الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني بالعراق، ويمكن لذلك أن يخلق توترات دولية على الرغم من أنه سيوضح رد فعل كل من العراق والولايات المتحدة الأمريكية ودول مثل تركيا إزاء تصرفات الحكومة الإيرانية في العراق بوجه عام، و ضد الحكومة الإقليمية الكردستانية بالعراق على وجه الخصوص، مضيفاً أن الاشتباكات لن تؤثر على مشاركة طهران في أماكن أخرى من العالم مثل سوريا، ولكنه يتوقع أن الأحزاب العراقية الكردية لن تسمح للحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران أن يستمر في أنشطته داخل الجمهورية الإيرانية لمدة زمنية أطول، وذلك لاعتمادها الإستراتيجي على إيران.

على الرغم من ادعاءات قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران حول قوة الجماعة ودعم الأكراد الإيرانيين لها، فإن المحللين يتفقون بوجه عام أنه لا يمتلك القدرة على تمثيل خطر عسكري لإيران، فيرى كارمان متين أن الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران لا يمتلك مستوى القوة اللازم لاحتلال أقاليم والاستيلاء عليها، أو إلحاق خسائر فادحة بالقوات المسلحة الإيرانية، نظراً إلى العدد الضئيل لتعداد السكان الأكراد في إيران، وقد شنت الأحزاب الكردية حملات أكثر طموحاً وتسليحاً في الماضي دون تحقيق أي نتائج فعلية، وظلت خاملة عسكرياً على مدار العقدين الماضيين، أما على مستوى الموارد والتدريب، فإن الحزب لا يزال غير مؤهل لمواجهة تحدّ هائل مثل الدولة الإيرانية.



العلاقة بين عمليات الإعدام التي نُفذت مؤخراً بحق نشطاء أكراد متدينين والاشتباكات مع الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران

ويؤكد العديد من النشطاء السياسيين البارزين أن أهم ما استهدفه نظام الملالي من وراء هذه الإعدامات هو ترويع كل من الشعب والنشطاء السياسيين والدينيين في إيران بوجه عام، والسكان من السنة والأكراد بوجه خاص، وعلاوة على ذلك، فإن طهران قد أرادت توجيه رسالة للحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران والأحزاب السياسية الأخرى، أنهم في حال استمرارهم في نهج نفس السلوك فسيتلقون رداً عنيفاً، وفي الوقت نفسه يوجه النظام الرسالة ذاتها لأعدائه من السنة، وقد يكون ذلك تفسيراً صحيحاً إلى حد ما، لأن النظام قام باختيار النشطاء الأكراد ذوي الخلفيات الدينية ولم يختر مثلاً نشطاء من العرب أو البلوش.

في أعقاب قيام الحرس الثوري بإعدام حوالي ٣٠ ناشطاً كردياً ذوي خلفية دينية لاتهامهم بكونهم من أتباع المذهب السلفي، أدان بعض النشطاء السياسيين في إيران من أمثال سعيد مادانيفار، وسعيد رازفيه فقيه، وعثمان مزين، أحد محاميهم، أحداث القتل هذه، ووصفوها بأنها فعل مخزٍ وغير قانوني، وبالطبع أدانت العديد من الدول والأحزاب السياسية والمؤسسات القانونية حول العالم هذا الحدث، ولكن للأسف فإن العديد من الشخصيات الإيرانية المعروفة من أمثال رئيس إيران الأسبق محمد خاتمي، ومُرشحي الرئاسة مهدي كروبي، ومير حسين موسوي، الخاضعين للإقامة الجبرية، لا تزال تلتزم الصمت إزاء هذا الحدث.

خاتمة

الأكراد وما تمثله من تهديد على النظام الإيراني. لقد واجهت طهران حركات مضادة للنظام في أقاليم أخرى مثل بلوشستان، لكن الانتفاضات الكردية تعد في حد ذاتها تهديداً نظراً لتاريخها الطويل من عدم التوافق بين نظام الملالي والشعب الكردي منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، وكذلك المشكلة الدولية للأكراد في كل من العراق وسوريا وتركيا المستمرة على مدار عقود. وبما أن الحزب الديمقراطي الكردستاني، وكذلك معظم الأحزاب الكردية الأخرى مثل حزب الكومله، وحزب كردستان الديمقراطي، وكذلك الأحزاب الأقل شهرة مثل

خلقت الأنشطة المسلحة الأخيرة التي انتهجها الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران، وردود الأفعال التي أبدتها النظام الإيراني والمراقبون والمحللون، خلقت ملاسبات جديدة لمنافسي الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران وأتباعه وأعضائه يجب أخذها في الاعتبار، ومع أن الحركة المسلحة قُمعت بسهولة بسبب القيود المالية والعسكرية، بالإضافة إلى العلاقة بين الحكومة الإقليمية الكردستانية بالعراق وطهران، لكن رد الفعل الصارم لحرس الثورة الإسلامية ورد الفعل العام حول الاشتباكات يشير إلى أثرها على

من الأكراد، وفي ظل هذه الظروف، كان من الضروري أن يقوم الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران والأحزاب الكردية الأخرى بمراجعة إستراتيجياتهم والبحث عن داعمين لهم في الأقاليم الكردية بإيران أيضاً. وأخيراً.. يجب على جميع الأحزاب الكردية بما في ذلك حزب الحياة الحرة أن تتجنب تكرار الأخطاء التاريخية التي أتاحت للغرباء الاستفادة من الانقسامات الداخلية، فالوحدة الكردية في مواجهة العدو المشترك؛ أي الحكومة الإيرانية، هي الخيار الوحيد المُجدي في سعيهم من أجل الحرية.

حزب استقلال كردستان، وحزب كردستان الحر، قد تضاءلت جميعها أمام حزب الحياة الحرة الكردستاني، خاصةً فيما يتعلق بالعضوية والمقدرة الإستراتيجية، فمن الجدير بالذكر أن الاشتباكات الأخيرة قد سببت عدة مآزق كُبرى، حيث يتركز أتباع الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران في أذربيجان الغربية، والأقاليم الكردية الأخرى بإيران، وليس في المناطق الأخرى التي يقطنها الأكراد مثل كرمنشاه، وإيلام، ولرستان، وغرب خراسان، بينما يحظى النشطاء بحزب الحياة الحرة بالمقابل بشعبية أكبر وأتباع أكثر في جميع المناطق التي يقطنها سكان



الهوامش

(١) للاطلاع على تقييم تفصيلي حديث حول الأحداث التي أثارت القلاقل بإيران عام ١٩٥٣ م انظر:

ErvandAbrahamian, *The Coup: 1953, the CIA, and the Roots of Modern U.S.-Iranian Relations*, New York and London: The New Press, 2013.

(2) (“KDPI Clash with Iran Revolutionary Guards in Mahabad,” *Rudaw*, 25 June 2016, at: <http://rudaw.net/english/middleeast/iran/250620161>

المراجع

1. Ward, Steven R. *Immortal: A Military History of Iran and its Armed Forces*. Washington, DC: Georgetown University Press, 2009.
2. Natali, Denise. *The Kurds and the State: Evolving National Identity in Iraq, Turkey, And Iran*. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2005.
3. Nourizadeh, Ali-Reza. “The Tragedy of Being Kurd in Iran.” April 27, 2004. <http://www.nourizadeh.com/archives/000267.php>.
4. Valli, Abbas. *Kurds and the State in Iran: The Making of Kurdish Identity*. London: I.B. Tauris & Co Ltd, 2011.
5. Rubin, Michael. “Are Kurds a Pariah Minority?” *Social Research* 70 (1), 2003. 295 - 330.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسس في الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية سنة ١٤٠٣هـ، ويرأس مجلس إدارته صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان. يقوم المركز بإعداد الدراسات الإستراتيجية، والتقارير الخاصة، والبحوث الميدانية واستطلاعات الرأي، وتنظيم المؤتمرات وحلقات النقاش وورش العمل في مختلف الموضوعات والقضايا. ويقدم المركز تحليلات متعمقة حول القضايا السياسية المعاصرة، والدراسات السعودية والإقليمية، ودراسات اللغة العربية والحداثة، ويتعاون مع مراكز الأبحاث المرموقة في مختلف دول العالم في مجال تخصصه، ولديه مجموعة من الباحثين المتميزين، وعلاقة واسعة مع عدد من الباحثين في مختلف المجالات البحثية. كما يقدم المركز مجموعة من البرامج التدريبية التي تلبي حاجة سوق العمل، وتسهم في إثراء خبرات الشباب السعودي، وإصقال مهاراتهم اللازمة في مختلف ميادين العمل. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى أن يكون مصدر إشعاع للإنسانية؛ تحقيقاً لتصور الملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- عبر القيام بالبحوث والدراسات، وحفز الأنشطة الثقافية والعلمية إلى ما يخدم البشرية، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، والعمل بوابةً وجسراً للتواصل شرقاً وغرباً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies



ص.ب ٤٩٠٥١ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٥٧٧٦١١ (+٩٦٦ ١١) تحويلة: ٦٨٩٢ فاكس: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+)

بريد إلكتروني: masarat@kfcris.com